ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر – على المستوى المؤسساتي– الإمكانيات والمتطلبات

أ.د. نبيل بوزيد / د. سمير بن حسين

جامعة أم البواقي– الجزائر

ملخص:

يندرج موضوع ضمان جودة التعليم العالي ضمن السياق العام للعلاقة الجوهرية بين التكوين الجامعي والجودة في ظل التوجهات الدولية الحالية لهذا القطاع. من هذا المنطلق تهدف الدراسة الحالية بدايةً إلى تسليط الضوء على التكوين الجامعي في الجزائر في ضوء هذه التوجهات. ومن ثَمَّ محاولة الوقوف على مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة وأعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة.

Abstract:

Quality assurance (QA) in higher education (HE) is a subject that fits into the general context of the relationship between "university training" and "quality", in the context of current international trends of (HE).The main objective of the present study is first, to clarify the reality of higher education in Algeria with regard to these trends. Then, try to check out the level of adequacy between the Algerian university resources and QA requirements, from the point of view of members of the QA cells at a local level, and members of the national committee for QA system implementation in higher education at a national level.

مقدّمة:

تؤكّد العديد من الدراسات أنَّ قطاع التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم، أصبح يشهد مجموعة من التوجهات (Tendances) التي باتت تشكّل المظهر العام لهذا القطاع الحيوي في البنية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول.

فقد جاء في ورقة العمل التي خرج بها المؤتمر الدولي حول التعليم العالي للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة UNESCO (1998): « أنَّ هناك مجموعة من التوجهات الجديدة أصبح يعرفها هذا الميدان في العالم ككل من بينها تزايد تعداد الطلبة»، ومن أهم هذه التوجهات:

- تزايد الطلب على التعليم العالي وما خلّفه من تزايد في تعداد الطلبة والمؤطّرين.
- توسع أنظمة التعليم العالي وتوجهها نحو أنواع جديدة من التعليم.
- تزايد نسب بطالة خرِّيجي الجامعات.
- صعوبات التمويل.
- الضرورة الملحّة لضمان الجودة والنوعية.

إنَّ المراقب لأوضاع التعليم العالي في الجزائر، يمكنه إدراك هذه التوجهات التي أشرنا إليها حول تضاعف التعداد، إشكالية بطالة المتخرّجين، والضرورة الملحة لضمان الجودة.

هذه الأخيرة، أصبحت تشكّل إحدى أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، إضافةً إلى ما يعرفه من رهانات خارجية في ظل مفهوم العولمة.

فبعد خوض الجامعة الجزائرية لعدة برامج إصلاحية كان آخرها تطبيق نظام ل.م.د (LMD)، الذي كانت مراميه تتمحور حول ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي للتكوين الجامعي وتطوير آليات للتكيُّف المستمر مع تطوُّرات المهن.

توجهت نحو التفكير في بناء وتطوير نظام لضمان الجودة بعدما ظهر من اختلالات ونقائص في تطبيق الإصلاح البيداغوجي الذي جاء به نظام (ل.م.د)، الذي « تتفق حوله كافة الأطراف بما فيها الوزارة الوصيّة على أنَّه لم يحقّق كل الأهداف التي وضِع من أجلها من جهة، وفسح المجال لخوض إصلاحات تصحيحية وتكميلية من جهة أخرى من أهمِّها ضمان الجودة ». (بروش & بركان، 2012)

تجسّد توجه منظومة العمل الجامعي في الجزائر نحو تطبيق آلية ضمان الجودة من خلال عدّة إجراءات أكاديمية، تنظيمية، وعملية تمَّ اتخاذها في السنوات القليلة الماضية.

لكن ضمن هذا السياق، تمَّ طرح إشكالية تتعلق بـ«غياب ثقافة التقييم والجودة» عن مسرح التعليم العالي بالجزائر.(Bouzid & Berrouche, CIAQES, 2012, p:17)

هذه الإشكالية من شأنها أن تفتح المجال واسعا أمام التساؤلات التي يمكن طرحها حول إمكانية النجاح في تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، إضافةً إلى تساؤلات حول مدى توفُّر المتطلبات الضرورية لتخطيط، تنفيذ، ومراقبة إجراءات وعمليات هذا النظام.

من هذه المنطلقات، جاء البحث الحالي لتسليط الضوء على التعليم العالي في الجزائر في ضوء التوجهات الحالية لأنظمة هذا القطاع في العالم، ومن ثَمَّ الوقوف على مستوى التوافق الموجود بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة.

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور إشكالية الدراسة الحالية حول تقييم مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة في أربع جامعات من الشرق الجزائري هي: (أم البواقي، عنابة، سطيف2، وخنشلة) من جهة، وأعضاء لجنة (CIAQES) من جهة ثانية، فهي بذلك تطرح التساؤلين الآتيين:

- ما مستوى التوافق بين إمكانيات التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات ضمان الجودة على المستوى المؤسساتي **من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة؟**
- ما مستوى التوافق بين إمكانيات التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات ضمان الجودة على المستوى المؤسساتي **من وجهة نظر أعضاء لجنة (CIAQES)؟**

2- فرضيات الدراسة:

❖ **الفرضية العامة الأولى:** يوجد توافق بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة بمستوى عالي من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة.

❖ **الفرضية العامة الثانية:** يوجد توافق بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة بمستوى عالي من وجهة نظر أعضاء لجنة (CIAQES).

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على التوجهات الحالية لأنظمة التعليم العالي في العالم.
- التعرّف على واقع التعليم العالي في الجزائر في ضوء التوجهات الدولية.
- التعريف بتجربة الجامعة الجزائرية في ضمان الجودة.
- الوقوف الميداني على مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة.
- اقتراح خطة عمل لتطبيق نظام لضمان جودة الجامعة الجزائرية في ضوء نتائج الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية تظهر من خلال الوقوف على التوجهات الحالية للتعليم العالي دوليا، والتعرّف على واقع هذا القطاع في الجزائر في ضوء هذه التوجهات من ناحية، والتركيز على مفهوم ضمان الجودة من ناحية أخرى، وهو ما قد يسهم في بناء تصوُّر حول واقع التعليم الجامعي محليا ودوليا، ونشر الثقافة التي تولي اهتماما بجودة ونوعية هذا القطاع.

كما لها أهمية ميدانية ترجع إلى النتائج التي يمكن أن تخرج بها حول تقييم مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة، إضافةً إلى المقترحات المتوقع أن تأتي بها والتي يمكن أن تكون محلّ نقد ونقاش ضمن أبحاث ودراسات أخرى.

5- مصطلحات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على مجموعة من المصطلحات فيما يلي تعريفها إجرائيا:

5-1- ضمان جودة التعليم العالي: (L'AQ dans l'Enseignement Supérieur)

يُعبِّر مصطلح ضمان الجودة عن الاستراتيجيات، الإجراءات، الاتجاهات، والنشاطات الضرورية لضمان المحافظة على الجودة وتحسينها .(Woodhouse, 1999)

وضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يُعبِّر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف تأكيد ومراقبة، وضمان، ومحافظة، وتحسين جودة نظام أو برامج أو مؤسسات التعليم العالي ويُعدُّ آليةً قانونية تُركّز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي. (Martin & Stella, 2007, p63)

فضمان جودة التعليم العالي: «مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل مختلف أنشطة المؤسسة الجامعية من تعليم وتكوين وبحث ومختلف جوانب التسيير المالي، البيداغوجي، وتسيير الموارد البشرية.

فهو يُعبِّر عن الإجراءات والنشاطات التي تعتمد آلية التقييم المستمر للمؤسسات والبرامج الجامعية وتتضمن إجراءات: التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة والمحافظة عليها».

5-2- ضمان جودة التعليم العالي على المستوى المؤسساتي:(L'AQ institutionnelle)

يُشير Martin & Stella (2007) إلى أنّ «أنظمة ضمان الجودة التي تُعنى بالبعد المؤسساتي أوسع وأشمل من تلك التي تُركّز على البرامج، حيث أنَّها تتضمن مجالات التحليل الآتية: المهمة، الحوكمة، فعّالية التسيير، البرامج الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، موارد التكوين، الطلبة والخدمات المرفقة لهم، الهياكل والمنشآت، والموارد المالية».

حسب المصدر نفسه، « تهتم آلية ضمان الجودة المؤسساتية بمعرفة ما إذا كانت مهمة المؤسسة تتماشى وأهدافها، و أنَّ الإجراءات والموارد المستعملة لتحقيقها متوفّرة بشكل جيّد». (*Ibid*)

فهي تعمل على تحليل المؤسسة باعتبارها نسقا (Système) يتضمن بالإضافة إلى وحدات التحليل المتعلّقة بالتسيير والسياسات والموارد، البرامج الأكاديمية.

ونُعرِّف ضمان جودة التعليم العالي على المستوى المؤسساتي بـ: «الإجراءات والعمليات الرامية إلى ضمان وتحسين جودة التعليم العالي على المستوى المؤسساتي، الذي يشتمل على مهمة وأهداف المؤسسة ومختلف الموارد (بشرية، مالية، مادية)، فعّالية التسيير، والبرامج البيداغوجية».

5-3- **إمكانيات الجامعة الجزائرية:** نقصد بإمكانيات الجامعة الجزائرية في الدراسة الحالية: « مجموع الموارد –البشرية، المادية، المالية البيداغوجية، والإطار التشريعي– التي تضمنها هذه المؤسسة على أرض الواقع في إطار سعيها لتلبية متطلبات ضمان جودتها».

5-4- **متطلبات ضمان جودة التعليم العالي:** حسب المنظمة الدولية للمعايير (ISO, 9000, 2005) تُعبِّر المتطلبات عن الشروط الواجب توفرها أو عن مستوى توقع معيّن يُعَبَّرُ عنه بكيفية ضمنية، أو بكيفية لازمة وضرورية.

ومتطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الدراسة الحالية: تُعبِّر عن «الشروط والظروف الواجب توفرها لبناء وتطوير نظام ضمان جودة المؤسسات الجامعية»، وتشتمل على:

- استقلالية المؤسسات الجامعية (L'autonomie).
- نظام المعلومات (Système d'information).
- مراكز المعلومات (Centres de ressources).
- إطار الحياة الجامعية (Cadre de vie étudiante).
- التكوين في مجال ضمان الجودة (Formation dans le domaine d'AQ).
- التقييم المستمر (Evaluation continue).

- المشاركة (Participation).
- فعّالية التسيير (Efficacité de gestion).
- هيئات ضمان الجودة (Organes d'AQ).

الإطار النظري للدراسة:

1- التوجهات الحالية للتعليم العالي في العالم:

يعرف التعليم العالي في الوقت الحالي مجموعة من التوجهات، أصبحت تشكّل مظاهر تشترك فيها معظم أنظمة هذا القطاع في العالم، ومن أهم هذه التوجهات:

1-1- **تزايد الطلب على التعليم العالي:** نتيجةً للتغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتطوُّر المعرفي، تزايدَ الطلب على التعليم العالي في مختلف دول العالم، حيث تطوّر تعداد الطلبة في العالم بين سنتي 1991 و 2008 من (68 م) إلى (159 م). (IIEP, UNESCO, 2011, p07)

1-2- **تنوُّع التعليم:** تحت ضغط الطلب المتزايد على التعليم العالي والتغيُّرات التي مسّت هيكلية الوظائف في القطاع الاقتصادي، أصبح الميدان أمام ضرورة تنويع مؤسساته وتطوير أنماط جديدة من التكوين، إضافةً إلى الحاجة إلى تنويع عروض التكوين والتخصصات التي يقدِّمها استجابةً لاحتياجات الطلبة وسوق العمل.

1-3- **تضاعف بطالة خرِّيجي الجامعات:** تعدّ ظاهرة انتشار البطالة بين خرِّيجي الجامعات وفق الكثير من الخبراء مشكلا على المستوى الدولي خاصةً في ضوء التزايد الكبير في الطلب على التكوين الجامعي، فقد جاء في تقرير لمنظمة UNESCO (1998): «أنَّ الانتقال إلى الحياة المهنية لخرِّيجي التعليم العالي، أصبح عمليةً تأخذ وقتا طويلا في كثير من الدول ممّا يهدِّد هؤلاء بالبطالة».

1-4- **صعوبات التمويل:** أمام التزايد المستمر في عدد الطلبة وتوسع أنظمة التعليم العالي، أصبحت الحكومات تواجه صعوبات في تمويل مؤسسات هذا القطاع وتلبية احتياجاته.

حيث يؤكّد عدد من الخبراء أنَّ صعوبات التمويل التي تعرفها أنظمة التعليم العالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) مثلا، ما هي إلا نتيجة التوسع الكبير لهذه الأنظمة. (Vincent Lancrine, OCDE, 2011 : p305)

1-5- **خوصصة التعليم العالي:** في ظل تزايد الإقبال على التكوين الجامعي وصعوبات التمويل التي تواجهه، أصبح هذا القطاع مطالبا بالاستجابة لهذا التزايد دون إغفاله لمقتضيات المردودية والفعّالية، وهو ما دفع بالعديد من الحكومات إلى إدراج المنطق الاقتصادي في المؤسسات الجامعية من خلال توجهها نحو الخوصصة.

1-6- **تأثيرات العولمة على التعليم العالي:** من تأثيرات ظاهرة العولمة على التعليم العالي تزايد حركية (Mobilité) الطلبة والباحثين وبروز أشكال جديدة من التعليم، على غرار التعليم العابر للدول

(Transnational)، والتوجه نحو تفعيل الشراكة والتعاون بين المؤسسات الجامعية وتبني مشاريع وبرامج تكوين وبحث مشتركة.

1-7- **الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية:** أمام التحديات المتنوِّعة التي بات يشهدها التعليم العالي على غرار استيعاب الطلب المتزايد عليه، تبرز أهمية ضمان جودة ونوعية التكوين والبحث ومختلف الأنشطة التي يقدِّمها.

ففي ضوء التغيُّرات والتطوُّرات التي شهِدها القطاع الاقتصادي ومتطلباته المتجددة والمتزايدة فيما يتعلّق بالوظائف والمؤهِّلات التي يحتاجها للقيام بأدواره من ناحية، ومسايرة التقدُّم التكنولوجي وتطوُّر وسائل الإنتاج من ناحية أخرى، أصبحت أنظمة هذا القطاع أمام ضرورة ضمان تكوين ذو جودة ونوعية يؤهِّل خرِّيجيها للاندماج في سوق العمل.

2- واقع التعليم العالي في الجزائر في ضوء التوجهات الدولية:

إنّ المُراقب لوضع التعليم العالي بالجزائر يُدرك أنّ التغيُّرات والتحوُّلات التي عرفها هذا الميدان على المستوى الدولي قد مسّت الجزائر أيضا.

فتحليل وضعية المنظومة الجامعية تقود نحو الوقوف على هذه التوجهات من خلال: التزايد المستمر في تعداد الطلبة، تنوُّع عروض التكوين، الانفتاح على مصادر جديدة للتمويل، وجود نسب معتبرة من بطالة خرِّيجي الجامعات، الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية، وتطوُّر تأثير البعد الدولي في ضوء مفهوم العولمة. (Bouzid & Berrouche, CIAQES, 2012 : p23)

في ضوء هذه التطوُّرات والتوجهات الحالية للتعليم العالي في الجزائر على غرار ما هو حاصل دوليا وأمام الحاجة الملحة لاستيعاب الطلب المتزايد على المؤسسات الجامعية، والتحوُّلات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل فيما يتعلّق بالمؤهلات والكفاءات القادرة على الاستجابة لهذه الرهانات، يعدّ تحدي «ضمان جودة ونوعية» التكوين الجامعي من أبرز ما يواجه هذا الميدان في الوقت الحالي.

3- التجربة الجزائرية في ضمان الجودة:

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة تطبيق نظام ضمان الجودة بنوع من التأخّر وتجسّدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التكوين الجامعي نحو مستويات أفضل من خلال القانون التوجيهي لسنة 2008 والذي وإن لم يتطرّق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق هذا النظام، إلا أنَّه كرّس لأول مرّة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقييم (CNE). (بروش & بركان، 2012)

ففي ضوء الاستجابة للرهانات الاجتماعية والاقتصادية محليا والسير ضمن منظومة عمل وشراكة إقليمية ودولية توجهت الجامعة الجزائرية نحو بناء وتطوير نظام ضمان الجودة، ويتجسّد هذا التوجه من خلال الإجراءات والنشاطات التي أُنجزت.

حيث تمَّ تنظيم عدّة ملتقيات وطنية ودولية لمناقشة إشكاليات ضمان الجودة، مثل الملتقى الدولي الذي نظّمته الوزارة الوصية بمساهمة البنك الدولي (1-2 جوان 2008 بالعاصمة)، والذي أعقبه اجتماع لمسؤولي الوزارة (يومي 03-04 جوان 2008) وخبراء دوليين في هذا المجال فضلا عن جامعيين من الجزائر، بهدف الخروج بخارطة طريق لتطبيق نظام ضمان الجودة.

إضافةً إلى إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة كاللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES) والتي أُسندت لها مهمة بناء وتطوير ومراقبة هذا النظام، والمجلس الوطني للتقييم (CNE) والذي أُسندت له مهمة إدارة وتقييم وضمان الجودة.

لكن من الواضح أنَّ التوجه نحو بحث آليات ضمان وتحسين جودة ونوعية التكوين الجامعي في الجزائر تواجهه عدة صعوبات وتحديات، تفرض على القائمين على القطاع أخذها بعين الاعتبار.

فمن بين هذه التحديات «غياب ثقافة التقييم والجودة» عن مشهد التعليم العالي في الجزائر، وعامل مقاومة المشروع التغييري، وقلّة تدريب وتكوين الفاعلين المكلّفين بتطبيق إجراءات هذه الآلية، فضلا عن النقائص المسجّلة في الإمكانيات التنظيمية والمادية الضرورية.

فالمتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر يدرك أنَّ عنصر «الجودة» لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة وبالتالي لم يكن مؤشّر قياس نجاعة وفعّالية المؤسسة الجامعية. (المرجع نفسه)

منهجية الدراسة:

1- منهج الدراسة:

تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من الإطّلاع على التراث النظري في موضوع الدراسة، فجمع البيانات في ضوء إشكاليتها وأهدافها، ووصف أبعاد الموضوع وفق ما تقتضيه الحدود الموضوعية، وصولا إلى تحليل البيانات المحصّل عليها واستخراج النتائج ومناقشتها وتفسيرها.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من أعضاء خلايا الجودة في أربع جامعات من الشرق الجزائري هي:(أم البواقي عنابة، سطيف2، وخنشلة)، وأعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES).

بالمسح الشامل لأفراد المجتمع تكوّنت عينة البحث من فئتين، الأولى شملت أعضاء خلايا الجودة للجامعات المذكورة، والثانية أعضاء لجنة (CIAQES)، مثلما يوضّحه الجدولين الآتيين:

جدول رقم (01): يوضّح عدد أفراد الفئة الأولى من العينة (أعضاء الخلايا) ونسبة الاستجابة

الجامعة	عدد أعضاء خلية ضمان الجودة	توزيع الاستبيان		استرجاع الاستبيان (نسبة استجابة العينة)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)	10	10	%100	09	%90
جامعة باجي مختار (عنابة)	09	09	%100	08	%88.88
جامعة لمين دباغين (سطيف2)	10	10	%100	07	%70
جامعة عباس لغرور (خنشلة)	10	10	%100	07	%70
المجموع	39	39	%100	31	%79.48

جدول رقم (02): يوضّح عدد أفراد الفئة الثانية من العينة[أعضاء (CIAQES)] ونسبة الاستجابة

عدد أعضاء (CIAQES)	التوزيع		الاسترجاع (نسبة الاستجابة)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
10	10	%100	07	% 70

3- أدوات الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها، والتي تمحورت حول معرفة مستوى التوافق بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة، وخصائص عينة البحث المشكّلة من فئتين [أعضاء خلايا ضمان الجودة، أعضاء (CIAQES)]، اعتمدنا على استبيانين (02) أحدهما موجّه للفئة الأولى والآخر للفئة الثانية (الملحقين02، 03).

❖**صدق وثبات الاستبيانين:** تمّ حساب ثبات الاستبيانين بطريقة التجزئة النصفية إذ طُبِّقا على عينة مكوّنة من (17) أستاذا، فبلغ معامل الارتباط في الاستبيان (01) $ر_1$=**0.84**، ومعامل الارتباط في الاستبيان (02) $ر_2$=**0.87**؛

وتمّ حساب صدق الأداتين بالاعتماد على طريقة صدق المحكّمين حيث عُرضا على (10) محكّمين، ليتمّ حساب الصدق بقانون (لوتشي) أين بلغ معامل صدق الاستبيان (01): **ص$_1$= 0.77**، ومعامل صدق الاستبيان (02): **ص$_2$=0.81**.

4- الأساليب الإحصائية للدراسة:

بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة، تمّ حساب التكرارات والنسب المؤية والمتوسط الحسابي لبنود الاستبيانين (01 و02)، بهدف التعرّف على درجة ومستوى الموافقة على كل مجال، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى درجة موافقة أفراد العينة على محتوى العبارة أو المحور أو الاستبيان ككل.

والمستوى المعياري لدرجة الموافقة على العبارة يساوي (05) وفق المقياس المعتمد (مقياس ليكرت ذو خمس درجات)، وعليه تمَّ تصنيف درجة التوافق بين الإمكانيات والمتطلبات إلى المستويات الآتية:

- إذا كان المتوسط الحسابي: أقل من 2.33 فهو يشير إلى مستوى توافق منخفض.
- إذا كان المتوسط الحسابي: من 2.33 إلى 3.66 فهو يشير إلى مستوى توافق متوسط.
- إذا كان المتوسط الحسابي: أكبر من 3.66 فهو يشير إلى مستوى توافق مرتفع.

نتائج الدراسة:

1- عرض نتائج الدراسة:

1-1- عرض النتائج في ضوء الفرضية العامة الأولى:

فيما يلي جدول يتضمن إجمالي التكرارات والنسب المؤية والمتوسط الحسابي لإجابات أعضاء خلايا ضمان الجودة على محاور الاستبيان (01):

الجدول رقم (03): يبيِّن التكرارات والنسب المؤية والوسط الحسابي لمحاور للاستبيان (01)

المحور	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الاستقلالية المؤسساتية	09	5.80	61	39.35	32	20.64	45	29.03	08	5.16
نظام المعلومات	12	6.45	53	28.49	47	25.26	55	29.56	19	10.21
مراكز المعلومات	18	6.45	67	24.01	80	28.67	84	30.10	30	10.75
إطار الحياة الجامعية	16	5.16	92	29.67	97	31.29	88	28.38	17	5.48
التكوين في مجال ضمان الجودة	04	2.15	33	17.74	57	30.64	73	39.24	19	10.21
التقييم المستمر	05	2.01	29	11.69	85	34.27	97	39.11	32	12.90
المشاركة الجماعية	03	2.41	36	29.03	24	19.35	46	37.09	15	12.09
فعّالية التسيير	06	2.15	83	29.74	95	34.05	66	23.65	29	10.39
هيئات ضمان الجودة	29	7.19	114	28.28	77	19.10	130	32.25	53	13.15
المجموع	**102**	**4.70**	**568**	**26.17**	**594**	**27.37**	**684**	**31.52**	**222**	**10.23**
المتوسط الحسابي	**198.51**									

نقرأ من الجدول (03) أنَّ النسبة الأعلى في إجابات العينة كانت لصالح الاختيار «غير موافق» بـ(31.52%)، تليها الإجابة بـ«محايد–موافق» بنسبة متقاربة بلغت (27.37%–26.17% على الترتيب) ثمَّ «غير موافق بشدة» بنسبة (10.23%)، أمّا «الموافقون بشدة» فكانت نسبتهم الأدنى بـ(4.70%).

بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الإجابة على الاستبيان (198.51) ممّا يشير إلى « **مستوى توافق متوسط**» :

– إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 164 فإنّه يشير إلى مستوى توافق منخفض بين الإمكانيات والمتطلبات.

– إذا كان المتوسط الحسابي بين 164 و 257 فإنّه يشير إلى مستوى توافق متوسط.

– إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 257 فإنّه يشير إلى مستوى توافق مرتفع.

بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة، من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة لجامعات أم البواقي، عنابة، سطيف2، وخنشلة.

عرض النتائج في ضوء الفرضية العامة الثانية:

بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي نفسه الذي استخدِم في تحليل بيانات الاستبيان (01) باستخدام التكرارات والنسب المؤية والمتوسط الحسابي، كانت نتائج إجابات أعضاء لجنة (CIAQES) على محاور الاستبيان (02) وفق ما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): يبيّن إجمالي التكرارات والنسب المؤية والوسط الحسابي لمحاور الاستبيان (02)

المحور	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الاستقلالية المؤسساتية	00	00	19	54.28	06	17.14	08	22.85	02	5.71
نظام المعلومات	00	00	02	7.14	07	25.00	18	64.28	01	3.57
مراكز المعلومات	00	00	09	21.42	12	28.57	18	42.25	03	7.14
إطار الحياة الجامعية	00	00	09	32.14	09	32.14	09	32.14	01	3.57
التكوين في مجال ضمان	00	00	00	00	05	17.85	18	64.28	05	17.85

الجودة										
التقييم المستمر	00	00	03	7.14	06	14.28	27	42.85	06	14.28
المشاركة الجماعية	00	00	00	00	03	14.28	14	66.66	04	19.04
فعّالية التسيير	01	3.57	05	17.85	09	32.14	07	25.00	06	21.42
هيئات ضمان الجودة	00	00	01	3.57	07	25.00	12	42.85	08	28.57
المجموع	**01**	**0.35**	**48**	**17.14**	**64**	**22.85**	**131**	**46.78**	**36**	**12.85**
المتوسط الحسابي	**98.1428**									

المسجّل من الجدول رقم (04) أنَّ: نسبة أفراد الفئة الثانية من العينة الذين اختاروا الإجابة على البديل «غير موافق»، كانت الأعلى بـ(46.78%)، تليها نسبة الاختيار«محايد» بـ(22.85%)، ثمَّ نسبة من أجابوا بـ «موافق» بـ(17.14%)، أما نسبة من اختار البديل «غير موافق بشدة» فقد بلغت (12.85%)، والنسبة الأدنى كانت للاختيار «موافق بشدة»، حيث بلغت (0.35%).

بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الإجابة على محاور هذا الاستبيان (98.14)، ممّا يدل على وجود توافق « بمستوى متوسط يميل إلى الانخفاض » :

– إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 93.33 فإنّه يشير إلى مستوى توافق منخفض بين الإمكانيات والمتطلبات.

– إذا كان المتوسط الحسابي بين 93.33 و 146.66 فإنّه يشير إلى مستوى توافق متوسط.

– إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 146.66 فإنّه يشير إلى مستوى توافق مرتفع.

بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء لجنة (CIAQES).

2- تفسير ومناقشة النتائج:

2-1- مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية العامة الأولى:

من خلال البيانات الخاصة بالفرضية العامة الأولى خرجنا بالنتيجة التي مفادها:

وجود توافق بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة «**بمستوى متوسط**» من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة.

تُشير هذه النتيجة إلى عدم تحقق الفرضية العامة الأولى التي توقعت وجود توافق بين الإمكانيات والمتطلبات بمستوى عالي.

حسب آراء أعضاء خلايا ضمان الجودة كفاعلين جامعيين مكلّفين بالمساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان الجودة على مستوى مؤسساتهم، فإنَّ الإمكانيات الحالية للتعليم العالي في الجزائر لا تتوافق بالقدر الكافي ومتطلبات بناء تطوير نظام ضمان الجودة، وهو ما يمكن تفسيره كالآتي:

من بين المتطلبات الرئيسية لضمان جودة التعليم العالي –وفق الدراسة الحالية– مبدأ «**استقلالية الجامعة**» حيث أنَّ هذه الأخيرة مدعوة إلى تطوير قدراتها التسييرية حتى تصل إلى جودة مخرجاتها.

أين يشكّل مطلب تعزيز الاستقلالية المؤسساتية ضرورة مستعجلة تفرضها الرهانات الداخلية والخارجية التي تواجه الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن من تضاعف للتعداد، صعوبات التمويل، وإشكالية بطالة الخرّيجين.

وهو العامل الذي ما زال ينقص المنظومة الجامعية وفق ما خرجت به الدراسة الميدانية من النتيجة التي تتعلّق بالمحور الأول (الاستقلالية المؤسساتية)، أين أكّد أعضاء خلايا الجودة على أنَّ هذا العامل لا يتناسب بالقدر الكافي مع متطلبات آلية ضمان الجودة.

«فهذه المؤسسات مدعوة لتعزيز استقلاليتها، التي على الرغم من ارتباطها بالحوكمة الجيّدة (Bonne Gouvernance) إلا أنَّها لا تزال مفهوما يفتقد إلى التحديد والتعريف الواضح في جامعاتنا». (Ghouati, 2001: p62)

ومن بين احتياجات التعليم العالي في الجزائر في ضوء ضمان الجودة وفقا لعدة باحثين وخبراء، ضرورة تحسين كفاءات المؤطّرين، «إذ أنَّ الأساتذة الجامعيين مدعوون لتجديد معارفهم بصفة مستمرة حتى يكونوا قادرين على توجيه الطلبة نحو اختياراتهم المهنية». (Bouzid & Berrouche, CIAQES, 2012:)

إضافةً إلى حاجتهم إلى «**التكوين في مجال ضمان الجودة**»، فقد أظهرت نتائج البحث الميداني في هذا المجال أنَّه لم يرتق بعد ليتناسب ومتطلبات التكوين الفعّال والنوعي على إجراءات التقييم وضمان الجودة.

فمن بين الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية حسب بروش وبركان (2012)، قلة مستوى تكوين وتدريب الفاعلين على إجراءات ضمان الجودة.

ثمَّ إنَّ التعليم الجامعي في الجزائر بحاجة إلى نظام تقييم يعمل على إفادة الكفاية الداخلية والفعّالية الخارجية للبرامج مقارنةً بمهماتها وأهدافها، وبالنظر إلى جودة تحضير الطلبة للشغل. ». (*Ibid*)

حيث ما زال عنصر «**التقييم**» يشكّل إحدى النقائص الحالية في إمكانيات التعليم العالي مقارنةً بمتطلبات ضمان جودة البرامج البيداغوجية وآليات تقييمها، مثلما أكّدت عليه نتائج البحث الميداني في المحور السادس (التقييم المستمر)، لما أشار أفراد العينة إلى أنَّ آليات التقييم المعتمدة حاليا في الجامعة الجزائرية لم تبلغ المستوى المطلوب من الكفاية والفعّالية التي تضمن لها تحقيق أهدافها التي ترتكز على معرفة نقاط القوة والضعف، أين تفيد هذه المعرفة في تطوير آليات التحسين المستمر للجودة الجامعية.

2-2- مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية العامة الثانية:

أظهر التحليل الإحصائي للنتائج الخاصة بالفرضية العامة الثانية:

❖ وجود توافق بين إمكانيات التعليم العالي ومتطلبات ضمان الجودة «**بمستوى متوسط يميل إلى الانخفاض**» حسب آراء أعضاء لجنة (CIAQES).

تشير هذه النتيجة إلى عدم تحقق الفرضية العامة الثانية التي توقعت وجود توافق بين الإمكانيات والمتطلبات بمستوى عالي.

إنَّ النتائج التي خرج بها البحث الميداني في ضوء الفرضية العامة الثانية، تؤكّد (إلى حد ما) ما ذهب إليه أعضاء خلايا ضمان الجودة.

حيث يؤكّد أعضاء لجنة (CIAQES) كفاعلين جامعيين مكلّفين ببناء وتطوير نظام ضمان الجودة على المستوى الوطني، على توجهات أعضاء خلايا الجودة الرامية إلى اعتبار إمكانيات الجامعة الجزائرية لا تتناسب بالقدر الكافي –في الوقت الراهن– مع متطلبات بناء وتطوير هذا النظام، ويمكن تفسير هذه النتائج كالآتي:

اعتبر أعضاء اللجنة الوطنية أنّ مستوى الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) في إدارة وتسيير أنظمة المعلومات في المؤسسات الجامعية منخفض لا يتناسب ومتطلبات جودة هذا المجال مثلما تظهره نتائج المحور الثاني.

هذا ما يمكن تفسيره بتأخّر الجامعة الجزائرية في مواكبة التطوُّرات الحاصلة على صعيد استخدام هذه التكنولوجيات في إدارة أنظمة المعلومات، وهو ما أكّد عليه بروش وبركان (2012)، حين اعتبرا «عدم توفّر الإمكانيات المادية والتنظيمية التي تمكّن من التعامل بفعّالية مع نظام المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة».

كما رأى أعضاء اللجنة أنَّ مستوى التكوين في مجال ضمان الجودة منخفض لا يتناسب ومتطلبات جودة هذا الأخير، حسبما تظهره نتائج المحور الخامس.

بصفة عامة، يمكن تفسير توجهات أعضاء خلايا ضمان الجودة ولجنة (CIAQES) نحو اعتبار إمكانيات الجامعة الجزائرية –في الوقت الراهن– لا تتناسب بالقدر الكافي مع متطلبات ضمان الجودة بـ:

❖غياب ثقافة التقييم والجودة عن مسرح المنظومة الجامعية الجزائرية مثلما أكّدت عليه نتائج الدراسة النظرية ومجموعة من الدراسات السابقة المحلية.

❖قلة تكوين الفاعلين الجامعيين على إجراءات ضمان الجودة، نظرا لغياب سياسة واضحة للتكوين في هذا المجال، وغياب نظام لتحفيز هؤلاء الفاعلين (مكوِّنين ومتكوِّنين) يقود نحو تشجيعهم على التوجه نحو المساهمة في تحسين المستوى بما ينعكس على جودة الأنشطة التي يقدِّمونها.

❖قلة الإمكانيات المادية والتنظيمية المسخّرة لنظام ضمان الجودة.

❖إشكالية الحوكمة وفعّالية التسيير التي تعانيها المنظومة الجامعية الجزائرية نتيجة الاعتماد على السياسات التقليدية في تسيير الموارد المختلفة (بشرية، مادية، مالية).

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج التي خرج بها هذا البحث، نقدّم فيما يلي مقترحا يعبّر عن خطة عمل لتطبيق نظام ضمان الجودة، قد يساهم في معالجة بعض التحديات التي يعرفها هذا النظام في الجزائر؛ هذه الخطة المقترحة التي تندرج ضمن إطار «**ضمان الجودة الداخلية**» ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1– بناء وتطوير نظام ضمان الجودة من خلال:

❖ضرورة ترقية التوجه نحو تطبيق نظام ضمان الجودة.

❖تفعيل دور هيئات ضمان الجودة.

❖ تحديد معايير ومؤشّرات الجودة.

2- إدارة نظام ضمان الجودة من خلال:

❖ تحديد خصائص نظام ضمان الجودة.

❖ تحديد إجراءات المراقبة المستمرة للجودة.

❖ تحديد آليات تسيير نظام ضمان الجودة داخل الجامعة.

3- تطبيق آلية للتقييم المؤسساتي: من خلال

❖ تطوير دليل للتقييم المؤسساتي.

❖ إدارة آلية التقييم المؤسساتي.

❖ صياغة تقرير التقييم المؤسساتي.

أولا- بناء وتطوير نظام ضمان الجودة:

يرتكز بناء وتطوير نظام ضمان الجودة -وفق هذا المقترح- على ثلاث عمليات رئيسية تشمل:

1- **ترقية التوجه نحو ضمان الجودة:** في ظل إشكالية غياب ثقافة التقييم والجودة عن مسرح التعليم العالي في الجزائر، يبدو أنّه من الضروري العمل بدايةً على ترقية وتعزيز التوجه نحو ضمان الجودة بالاعتماد على عدة آليات من بينها:

- ♦ إدراج هذا التوجه ضمن محاور السياسة الوطنية للتعليم العالي.
- ♦ وضع استراتيجية وطنية للإعلام وتحسيس الفاعلين الجامعيين بأهمية وجدوى هذا النظام.
- ♦ إشراك جميع الفاعلين الجامعيين في وضع أهداف هذا النظام لتعزيز ثقتهم في دوره وفعّاليته.
- ♦ وضع استراتيجية وطنية لترقية البحث العلمي في مجال ضمان الجودة.

2- **تفعيل عمل هيئات ضمان الجودة:** إنَّ العمل على ترقية التوجه نحو ضمان الجودة، لابد وأن توكل لهيئات وطنية ومحلية لضمان الجودة تأخذ على عاتقها مسؤولية إعداد، تنفيذ متابعة، مراقبة، وتقييم مختلف هذه الأنشطة، كما توفّر لها الجهات المعنية كافة الإمكانيات والحوافز الضرورية لإنجاز هذه المهمات في ظل هامش مناسب من الاستقلالية يضمن لها بذل ما يكفي من جهود لتحقيق أهدافها.

3- **تحديد معايير ومؤشّرات ضمان الجودة:** لضمان فعّالية وكفاية نظام الجودة في تحقيق أهدافه في المؤسسات الجامعية، من الضروري التحديد الدقيق لمعايير (Standards) ومؤشّرات (Indicateurs) هذه الجودة، أين تعد هذه المعايير والمؤشّرات منطلقا لإجراءات التقييم من جهة، ومرجعية تحليل وتفسير نتائج هذه الإجراءات من جهة أخرى، وتحديد هذه المعايير والمؤشّرات يرتبط بمجموعة من النقاط الواجب أخذها بعين الاعتبار، حيث يجب تحديد:

- ♦ المجالات التي ستشملها إجراءات التقييم وضمان الجودة.
- ♦ الجهة (الهيئة) المخوّلة بتحديد هذه المعايير.
- ♦ المنطلقات التي سيتّم في ضوئها تحديد هذه المعايير.

ثانيا- إدارة نظام ضمان الجودة:

ترتكز إدارة نظام ضمان الجودة -وفق هذه الخطة المقترحة- على ثلاث عمليات محورية هي:

1- تحديد خصائص نظام ضمان الجودة: ويتّم في ضوء التوجهات العامة لسياسة التعليم العالي وأهدافه من جهة، ويأخذ بعين الاعتبار بعض توجهات التجارب الدولية في هذا الإطار، وتحديد هذه الخصائص يشمل الإجراءات الآتية:

- وضع برنامج العمل الواجب إتباعه.
- تحديد وترتيب الأولويات فيما يتعلّق بالاختيارات التنظيمية للتقييم وضمان الجودة.
- تعريف وتحديد الأهداف العامة لمؤسسة التعليم العالي في ضوء نظام ضمان الجودة.
- تعريف وتحديد النتائج المراد تحقيقها.
- تكوين الفاعلين الجامعيين (أساتذة، إداريين، طلبة، وعمال) في مجال ضمان الجودة.

2- إجراءات المراقبة المستمرة للجودة: إنَّ المراقبة المستمرة للجودة تعبِّر عن أحد الأهداف الرئيسية لنظام ضمان الجودة، كما تعد في الآن نفسه إحدى وظائفه المحورية، فهي آلية تهدف إلى الوصول بالمؤسسة الجامعية إلى تحقيق مستويات الجودة التي تؤهِّلها إلى الاستجابة للمتطلبات المختلفة (محليا، وطنيا، ودوليا)، كما تساعد على معالجة الاختلالات التي قد تظهر بين الحين والآخر أثناء وبعد تطبيق إجراءات ضمان الجودة.

3- تسيير نظام ضمان الجودة داخل الجامعة: على اعتبار أنَّ نظام ضمان الجودة وسيلة تعتمدها المؤسسة الجامعية بهدف التأكيد لنفسها ولغيرها من المهتمين بأنَّ الشروط الضرورية لجعل مخلف الفاعلين والمستفيدين (طلبة، أساتذة، إداريين، وعمال) قادرين على بلوغ معايير الجودة التي حددتها هذه المؤسسة، قد وضِعت فعلا.

فهي بحاجة إلى «رؤية استراتيجية» تتمحور حول تحديد آليات التسيير المناسبة لنظام الجودة الذي وضعته بالكيفية التي تضمن فعّالية ونجاعة هذا التسيير، وترتكز أبعاد هذه الرؤية الإستراتيجية (وفقا للمقترح الحالي) على المحاور الرئيسية الآتية:

-ضرورة ترقية مفهوم «التخطيط الاستراتيجي» داخل مؤسسات التعليم العالي.

-ترقية وتعزيز مفهوم وممارسة «الحوكمة المؤسساتية».

-الأهمية البالغة «لمتابعة نتائج» المؤسسة من خلال الاعتماد على آلية للتقييم الذاتي لأبعاد العمل المؤسساتي.

ثالثا- تطبيق آلية للتقييم المؤسساتي:

إنَّ تطبيق آلية لتقييم نشاطات المؤسسة الجامعية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار المستوى الذي يشكّل أولويةً بالنسبة لهذه الآلية، الذي قد يكون البرامج البيداغوجية، أو المستوى المؤسساتي بأبعاده المختلفة.

أين يعد التقييم المؤسساتي أشمل وأوسع، كونه يركّز على تقييم مختلف أبعاد العمل المؤسساتي للجامعة دون إهماله للشق المتعلّق بالتسيير البيداغوجي.

1- **تطوير دليل للتقييم المؤسساتي:** يمكن اعتبار آلية التقييم المؤسساتي في إطار نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي حسب التصوّر الذي تقدّمه الخطة الحالية أنَّها:

-أداة لقياس مدى تحقق الأهداف المخطط لها.

-أداة لاكتشاف مواضع القصور والخلل في مدخلات وعمليات المنظومة الجامعية.

هذا ما يقودنا إلى اعتبار قياس مدى تحقق الأهداف، الوقوف على نقاط الضعف والاختلالات، واستغلال هذه المعطيات في تطوير استراتيجية لتحسين الجودة، أهدافا محورية لهذه الآلية.

لتحقيق هذه الأهداف، لابد من اعتماد إطار تنظيمي تتحدد ضمنه خطوات وآليات التقييم المؤسساتي انطلاقا من التحديد الواضح لمعايير هذا التقييم من خلال «تطوير دليل للتقييم المؤسساتي».

وعملية تطوير دليل للتقييم المؤسساتي لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات الواجب تنفيذها لضمان تحقيق آلية التقييم لأهدافها، من أهم هذه الإجراءات وفق هذه الخطة المقترحة:

- مراعاة الشروط الواجب توفّرها لتطوير دليل التقييم المؤسساتي على غرار:

-الشمولية من حيث مجالات تقييم الأداء المؤسساتي، انطلاقا من تكامل هذه المجالات وتفاعلها لتحقيق مهمة ورسالة وأهداف الجامعة.

-مراعاة البعد الوطني من خلال اعتماد المنطلقات الوطنية والمحلية للتعليم العالي في صياغة معايير هذا الدليل.

-مراعاة البعد الدولي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المعايير المعمول بها دوليا، وإمكانية تبني أحد نماذج الوكالات الدولية لضمان الجودة، شريطة تكييفه والمتطلبات الوطنية للتعليم العالي.

-توفير الإمكانيات الضرورية لتطوير هذا الدليل في إطار مسؤولية الدولة عن ضمان جودة التعليم العالي لمواطنيها لكن دون إغفال ضرورة تعزيز استقلالية الجهة التي ستكلّف بتطوير هذا الدليل.

- التحديد الواضح والدقيق لأهداف دليل التقييم المؤسساتي.
- تحديد الهيئة المكلّفة بإعداد دليل التقييم المؤسساتي.
- التحديد الواضح والدقيق لمجالات دليل التقييم المؤسساتي.

2- **إدارة عملية التقييم المؤسساتي:** تحتاج إدارة التقييم المؤسساتي (المقترح إجراؤه من خلال هذه الخطة) لإطار عام تتحدد في ضوئه أهداف، آليات، وخطوات تطبيقها، ويرتكز هذا الإطار العام على محورين رئيسيين هما:

♦ **إطار تنظيمي وتشريعي:**

❖ لتطبيق آلية تقييم مؤسسات التعليم العالي، يتعيّن على الجهات المسؤولة عن هذا القطاع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التنظيمية التي تضمن التزام مختلف الفاعلين والمعنيين بهذا الإجراء بالصيغ والنصوص التشريعية الصادرة عنها بهدف تنظيم وإدارة هذه العملية.

❖ توجيه الجهود نحو ترجمة هذه الالتزامات بالأشكال التنظيمية التي تتوافق وأهداف هذه العملية من جهة، وتناسب الإمكانيات المتوفّرة على أرض الواقع من جهة ثانية.

❖ اختيار جامعات نموذجية لتطبيق التقييم المؤسساتي والوقوف على إمكانية الإجراء الفعلي لهذه العملية.

❖ وضع برنامج زمني محدد لسير إجراءات التقييم، ووضع آليات المتابعة التي تضمن التزام كافة المعنيين بهذه الإجراءات، بهدف تلافي تحوُّل عامل الزمن إلى أحد معوِّقات التقدُّم في هذا المشروع.

❖ توفير كافة الضمانات التنظيمية والتشريعية التي تقود نحو تعزيز استقلالية الهيئة المكلّفة بمتابعة إجراءات التقييم المؤسساتي، لضمان تحقيقها لأهدافها في إطار من الموضوعية والمصداقية.

❖ إعلام الفاعلين الجامعيين (أساتذة، إداريين، عمال، وطلبة) بأهمية وضرورة وأهداف هذه العملية.

♦ **الإمكانيات الواجب توفّرها:** لإدارة آلية التقييم المؤسساتي، يتطلب الأمر توفير مجموعة من الإمكانيات والشروط الضرورية التي تضمن تحقيق الأهداف المسطّرة لها، على غرار توفير المعلومات التي يحتاجها القائمون على تطبيق هذه العملية، وتوفير كافة الإمكانيات المالية والمادية التي تضمن للهيئة المشرفة على متابعة التقييم، أداء مهامها في أحسن الظروف ضمن إطار من الاستقلالية الواجب ضمانها.

3- **صياغة تقرير التقييم المؤسساتي:** تتجلى أهمية وضرورة صياغة تقرير التقييم المؤسساتي الذي يتضمن عرض النتائج المتوصّل إليها في تعزيز «مبدأ الشفافية» حول نشاط ومستوى المؤسسات الجامعية، كواحد من بين المبادئ الأساسية لنظام ضمان الجودة وأحد أهدافه المحورية في الوقت ذاته.

كما أنَّ صياغة تقرير التقييم المؤسساتي يتطلب مواصفات معيّنة في الشكل والمضمون، تضمن له تحقيق الغرض منه، كأن يتضمن عرضا تفصيليا للنتائج التي خرجت بها عملية التقييم وفق كل مجال من المجالات التي شملتها هذه العملية، ويتم تنظيم عرض النتائج وفق هذه المجالات.

إضافةً إلى ضرورة نشر هذا التقرير بكيفية تجعله متاحا أمام مختلف القوى الاجتماعية، مع مراعاة الحفاظ على بعض المعلومات ذات الطابع السري التي تحددها الأطر التنظيمية والتشريعية للمؤسسة.

ويمكن تلخيص هذه الخطة المقترحة لبناء وتطوير نظام ضمان جودة الجامعة الجزائرية وفق المخطط التوضيحي المبيّن في الملحق رقم (01).

*** قائمة المراجع:**

1- بروش زين الدين & بركان يوسف، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر الواقع والآفاق**، بحث مقدم للمؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي، البحرين، 2012.

2- *Bouzid, N & Berrouche, Z : (2012) « **assurance qualité dans l'enseignement supérieur** », module 02, CIAQES, p17.*

3- *Ghouati, Ahmed (2011), **processus de Bologne et enseignement supérieur au Maghreb**, L'Harmattan, Paris, p62.*

4- *IIEP, UNESCO (2011) : « **L'AQE : options pour les gestionnaires de L'ES** » modules1, Paris, p07.*

5- *ISO 9000-2005.*

6- *Martin, M & Stella, A (2007) : **assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur, les options**, UNESCO, Paris, p 63.*

7- *UNESCO (1998) : «**conférence mondiale de l'enseignement supérieur**": déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXI éme siècle.*

8- *Vincent-Lancrine, S (2011) : "**financement et inscriptions dans l'enseignement supérieur : du modèle public au modèle privé**, OCDE, p305.*

9- *Woodhouse, D (1999) : "**qualité et assurance qualité**", IMHE, OCDE.*

الملاحق:

- الملحق رقم (01): مخطط توضيحي لنظام ضمان الجودة المقترح للجامعة الجزائرية:

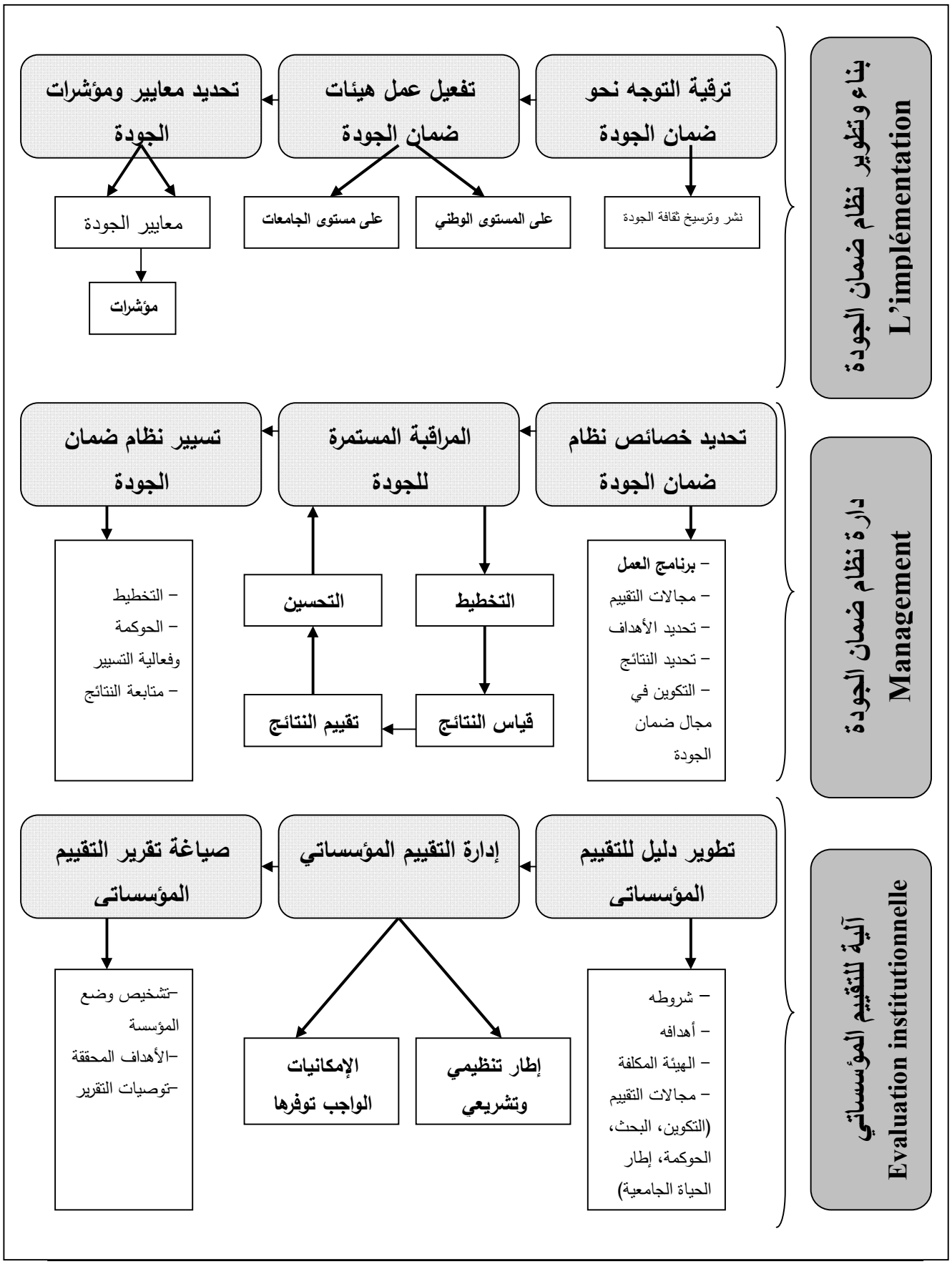

- الملحق رقم (02): الاستبيان الموجه لأعضاء خلايا ضمان الجودة:

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غبر موافق بشدة
01	تتمتع الجامعة بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير الإداري					
02	تتمتع الجامعة بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير البيداغوجي					
03	تتمتع الجامعة بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير المالي					
04	تتمتع الجامعة بالاستقلالية في تسيير العلاقات مع القطاع الاقتصادي المحلي					
05	تتمتع الجامعة بالاستقلالية في تسيير العلاقات مع القطاع الاقتصادي الوطني					
06	تعتمد الجامعة على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في إدارة نظام معلوماتها					
07	موقع الجامعة الإلكتروني يضمن توفر المعلومات التي يحتاجها الفاعلون في الجامعة					
08	نظام المعلومات الذي تعتمده الجامعة يضمن سهولة الوصول إلى المعلومات					
09	إدارة الموقع الإلكتروني للجامعة تسند لأشخاص مؤهلين					
10	أماكن الإعلانات التي تستخدمها الجامعة تناسب الطلبة والأساتذة					
11	تمتلك خلية ضمان الجودة للجامعة موقعا إلكترونيا خاصا بها					
12	تمتلك الجامعة سياسة واضحة لتطوير مراكز المعلومات (المكتبة، قاعات الأنترنيت) فيها					
13	يشارك الفاعلون في الجامعة في تطوير مراكز المعلومات (المكتبة وقاعات الأنترنيت)					
14	تقوم الجامعة باستطلاعات الرأي حول جودة مراكز المعلومات					
15	البرنامج الزمني لعمل المكتبة الجامعية يناسب الأساتذة والطلبة					
16	سياسة تسيير المكتبة الجامعية تناسب الطلبة والأساتذة					
17	تمتلك الجامعة استراتيجية واضحة لتطوير المكتبة الجامعية					
18	تغطي فضاءات الأنترنيت داخل الجامعة احتياجات الطلبة					
19	تسيير فضاءات الأنترنيت يضمن تسهيل استغلالها من طرف الفاعلين في الجامعة					
20	يستفيد الأساتذة من فضاء أنترنيت خاص بهم					
21	تهتم الجامعة بتلبية الاحتياجات الخاصة للطلبة والمستخدمين					
22	تضمن الجامعة ظروف السلامة والأمن للطلبة والأساتذة والعمال					
23	تعتمد الجامعة على نظام مرافقة للطلبة أثناء فترة تكوينهم					
24	تعمل الجامعة على تطوير الخدمات الصحية التي تقدمها					
25	تعمل الجامعة على التحسين المستمر للخدمات المرفقة للطلبة من مبيت، إطعام، نقل					
26	تشجع الجامعة الطلبة على المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية					
27	تملك الجامعة سياسة واضحة لترقية النشاطات الرياضية والثقافية					
28	توفر الجامعة المرافق الضرورية للقيام بنشاطات ثقافية ورياضية					
29	توجد بالجامعة مصالح لاستقبال وتوجيه الطلبة والمستخدمين					
30	تعتمد الجامعة على دليل يحدد أخلاقيات الحياة داخلها					
31	تعتمد الجامعة على استراتيجية للتكوين المستمر لمواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
32	تنظم الجامعة دورات تكوين للأساتذة بصفة دورية					
33	يشارك الأساتذة والإداريون في وضع برامج التكوين التي يستفيدون منها					
34	تعمل الجامعة على إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات خارجية لتنظيم دورات تكوين لمواردها البشرية (أساتذة، إداريين، عمال) في مجال ضمان الجودة					
35	تعتمد الجامعة على التكنولوجيات الحديثة في تكوين مواردها البشرية					
36	تنظم الجامعة دورات تكوين لمواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
37	تعتمد الجامعة سياسة واضحة لتقييم الأنشطة المؤسساتية فيها					
38	تعتمد الجامعة على معايير واضحة لتقييم برامج التكوين التي تقدمها					
39	تنظم الجامعة عمليات تقييم مستمرة لأبعاد العمل المؤسساتي فيها					
40	تعمل الجامعة على تطوير دليل خاص بها لتقييم برامج التكوين					
41	تعمل الجامعة على تطوير دليل خاص بها لتقييم العمل المؤسساتي فيها					
42	يشارك الفاعلون في الجامعة في وضع معايير التقييم					
43	تستعين الجامعة بهيئات خارجية لتقييم العمل المؤسساتي فيها					
44	يوجد تنسيق بين الجامعة والهيئات الوطنية لتقييم التعليم العالي					
45	تستشير إدارة الجامعة الفاعلين فيها حول جدوى تطبيق نظام لضمان الجودة					
46	يشارك الفاعلون في الجامعة في وضع أهداف نظام لضمان الجودة					
47	تنظم الجامعة ملتقيات لتحسيس الفاعلين فيها بأهمية تطبيق نظام لضمان الجودة					
48	تتشكل خلية ضمان الجودة للجامعة من ممثلين عن كافة الفاعلين في الجامعة					

49	تعتمد الجامعة سياسة لتسيير مواردها البشرية تتوافق ومهماتها					
50	تعمل الجامعة على تحسين سياسة تسيير الموارد البشرية باستمرار					
51	تعتمد الجامعة سياسة واضحة للتسيير البيداغوجي					
52	تقوم الجامعة بتعريف عروض التكوين التي تقدمها بشكل واضح					
53	نظام تقييم التكوين الجامعي يمكن من تحسين نوعية التكوين المقدم					
54	تملك الجامعة رؤية واضحة عن مفهوم التكوين مدى الحياة					
55	تعتمد الجامعة سياسة واضحة للتسيير المالي					
56	تسير الجامعة مواردها المالية بتوافق مع مهماتها					
57	تعمل الجامعة على تنويع مصادر تمويلها					
58	تعتمد خلية ضمان الجودة للجامعة سياسة واضحة للإعلام					
59	تقوم خلية ضمان الجودة للجامعة بإجراء عمليات تقييم داخلي لبرامج التكوين					
60	تقوم خلية ضمان الجودة للجامعة بإجراء عمليات تقييم داخلي للعمل المؤسساتي					
61	تعتمد خلية ضمان الجودة للجامعة على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال					
62	تعمل خلية ضمان الجودة للجامعة على ترقية الاتصال داخل الجامعة					
63	تعمل خلية ضمان الجودة للجامعة على ترقية الاتصال مع المحيط الخارجي					
64	تقوم خلية ضمان الجودة بنشاطات للمساهمة في نشر ثقافة الجودة داخل الجامعة					
65	تعمل خلية الجودة للجامعة على تكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة بصفة دورية					
66	توفر إدارة الجامعة الإمكانيات الضرورية لعمل خلية ضمان الجودة					
67	تتمتع هيئات ضمان الجودة في الجزائر بالاستقلالية المناسبة					
68	يتم توفير الإمكانيات الضرورية لعمل هيئات ضمان الجودة					
69	تم تنصيب خلايا فرعية لضمان الجودة على مستوى كل المعاهد والكليات					
70	توفر إدارة الجامعة مقرا دائما خاص بخلية ضمان الجودة					

- الملحق رقم (03): الاستبيان الموجه لأعضاء لجنة (CIAQES)

الرقم	البنـــود	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تتمتع الجامعة الجزائرية بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير الإداري					
02	تتمتع الجامعة الجزائرية بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير البيداغوجي					
03	تتمتع الجامعة الجزائرية بدرجة كافية من الاستقلالية في التسيير المالي					
04	تتمتع الجامعة الجزائرية بالاستقلالية في تسيير العلاقات مع القطاع الاقتصادي الوطني					
05	تتمتع الجامعة الجزائرية بالاستقلالية في تسيير العلاقات مع القطاع الاقتصادي المحلي					
06	تعتمد الجامعة الجزائرية على سياسة فعّالة لحماية المعلومات (الإدارية، البيداغوجية، العلمية)					
07	تعتمد الجامعة الجزائرية على سياسة فعّالة لتنظيم تدفق المعلومات (الإدارية، البيداغوجية، العلمية):					
08	تعتمد الجامعة الجزائرية على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في إدارة نظام معلوماتها					
09	نظام المعلومات الذي تستخدمه الجامعة الجزائرية يضمن سيولة المعلومات					
10	البرامج الزمنية لاشتغال المكتبات الجامعية في الجزائر تناسب الفاعلين الجامعيين					
11	سياسة تسيير مراكز المعلومات الجامعية تتناسب واحتياجات الفاعلين الجامعيين					
12	تمتلك الجامعة الجزائرية سياسة واضحة لتطوير مراكز المعلومات فيها (المكتبة، فضاءات الأنترنيت):					
13	تعتمد الجامعة الجزائرية على التكنولوجيات الحديثة في تسيير مراكز المعلومات					
14	تتميز المكتبة الجامعية في الجزائر باتساع المرافق للفاعلين (طلبة، أساتذة، عمال)					
15	تتميز المكتبة الجامعية في الجزائر بالتنظيم الفعّال					
16	تتوفر الجامعات الجزائرية على مصالح استقبال وتوجيه للطلبة والمستخدمين					
17	تمتلك الجامعة الجزائرية سياسة واضحة للتحسين المستمر للخدمات المقدَّمة للفاعلين					
18	إنَّ درجة الاهتمام بمرافقة الطلبة أثناء تكوينهم في الجامعة الجزائرية					
19	إنَّ درجة اهتمام التعليم العالي في الجزائر بتلبية الاحتياجات الخاصة للفاعلين					
20	تعتمد المؤسسات الجامعية في الجزائر على سياسة واضحة للتكوين المستمر لمواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
21	تعتمد المؤسسات الجامعية في الجزائر على التكنولوجيات الحديثة في تكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
22	إنَّ درجة اهتمام الجامعة الجزائرية بتكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
23	إنَّ الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الجامعية لتكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
24	تعمل الجامعة الجزائرية على تطوير سياسة لتقييم العمل المؤسساتي فيها					
25	تعتمد الجامعة الجزائرية على معايير واضحة لتقييم برامج التكوين فيها					
26	تعمل الجامعات الجزائرية على تطوير دليل للتقييم الداخلي فيها					
27	تستعين الجامعات الجزائرية بهيئات خارجية لتقييم العمل المؤسساتي فيها					
28	إنَّ درجة مشاركة الفاعلين في الجامعة الجزائرية في وضع معايير للتقييم المؤسساتي					
29	إنَّ درجة التنسيق بين المؤسسات الجامعية في الجزائر والهيئات الوطنية لتقييم التعليم العالي					
30	تعمل المؤسسات الجامعية على استشارة الفاعلين فيها حول جدوى تطبيق نظام ضمان الجودة					
31	نظام التعليم العالي في يعمل على تجنيد الفاعلين للمشاركة في تطبيق إجراءات ضمان الجودة					
32	إنَّ درجة مشاركة الفاعلين الجامعيين (طلبة، أساتذة، عمال) في وضع أهداف نظام ضمان الجودة					
33	تعتمد الجامعة الجزائرية على سياسة تسيير لمواردها البشرية تتوافق ومهماتها					
34	تعمل الجامعة الجزائرية بشكل واضح على التعريف بعروض التكوين التي تقدِّمها للطلبة					
35	نظام تقييم التكوين في الجامعة الجزائرية يساهم في تحسين نوعيته					
36	تعمل المؤسسات الجامعية في الجزائر على تنويع مصادر تمويلها					
37	تتمتع هيئات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر بدرجة كافية من الاستقلالية					
38	إنَّ درجة مساهمة هيئات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر في نشر ثقافة الجودة					
39	إنَّ مستوى تنظيم هيئات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر لدورات تكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة					
40	إنَّ قطاع التعليم العالي في الجزائر يوفر الإمكانيات الضرورية لعمل هيئات ضمان الجودة بدرجة					